ستراتيجية الأمن الغذائي في محافظة النجف الاشرف

م. د. رعد حمود عبد الحسين تويج*

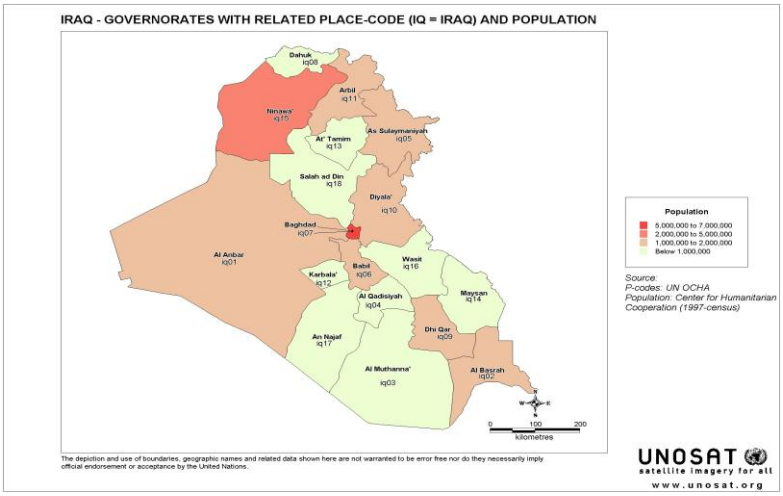

المستخلص:-

يستهدف البحث وضع اسس اولية في التحليل الاقتصادي وذلك بتجميع قاعدة من البيانات المتاحة ومن مصادر متفرقة ابتداءا،ومن ثم تقييم الاوضاع الاقتصادية المختلفة في محافظة النجف الاشرف على الصعيد الزراعي والانتاج الحيواني والصناعات الغذائية وسبل تمويل مثل هذه المجالات الانتاجية في المحافظة.

المقدمة:-

في عالم اليوم فان جميع الفعاليات والانشطة مهما كان مظهرها اجتماعيا،زراعيا ،صناعيا فانها ذات ابعاد اقتصادية تؤثر بعضها في البعض الاخر،والامر كليا ينعكس في نوعية الحياة العامة ،ان عملية استدامة التنمية تتطلب تخطيطا للانفاق وتوزيع الموارد بصورة مثلى وباطر الستراتيجية المستقبلية .

اهمية البحث :-

وتتجسد تلك الاهمية في الامور الاتية:-

اولا:- عكس التطور الحاصل لمقومات الامن الغذائي في المحافظة موضوعة الدراسة

ثانيا:- اجراء المقارنات الاقتصادية بين المحافظة وبقية المحافظات في العراق.

ثالثا:- توضيح الترابط بين تلك القطاعات الاقتصادية والتغذية العكسية في مابينها.

---

* المعهد التقني / كوفة

هدف البحث:-

البحث عن الفرص الاستثمارية المستقبلية المحققه للامن الغذائي في محافظة النجف الاشرف.

مشكلة البحث:-

تتمركز مشكلة البحث في عملية النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المحقق للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

منهجية البحث:-

الاسلوب الاستنباطي والاستقرائي .

فرضية البحث:-

امكانية بلوغ المحافظة موضوعة الدراسة مركزا اقتصاديا رئيسا في العراق بعد تحقيق وانجاز ماتتطلبه ستراتيجة الامن الغذائي .

الحدود الزمانية :- الاعوام 1965–2010.

الحدود المكانية:- محافظة النجف الاشرف.

هيكلية البحث:-

تكون البحث من عدة مباحث وكان المبحث الاول قد تناول متطلبات الأمن الغذائي في محافظة النجف الاشرف

،والمبحث الثاني تعرض الى الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية، والمبحث الثالث حلل الصناعات الغذائيه والتسليف الزراعي في محافظة النجف الاشرف.

المبحث الاول
متطلبات الأمن الغذائي في محافظة النجف الاشرف

يقصد بتحقيق الأمن الغذائي هو بلوغ المحافظه في انتاجها الغذائي ،مرحلة الاكتفاء الذاتي ،وتوفير الغذاء لمواطنيها بالقدر الكاف من حيث النوعيه والكميه للاجيال الحاضره والمستقبليه في ظل معدل نمو سنوي للسكان يقدر(2.8%) ونصيب الفرد النجفي من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في العام 2008 قدره(3548) دولاراً وبما يعادل(60%) من هذا الناتج ،وبذلك فان توفير الغذاء هي عمليه حاسمه للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على صعيد المحافظه والعراق في الأمد البعيد لاسيما ،وان هذه المحافظه المقدسه سوقً واعده للغذاء وتواجه طلباً مفرطاً عليه من قبل مواطنيها والزائرين العراقيين والأجانب وتتمثل مشكلة العجز الغذائي في زيادة معدل السكان والذي يقابله تناقص حجم الإنتاج المحلي من الغذاء ،الآمر الذي يتم تعويضه من المستوردات . أن للعجز الغذائي صوره أخرى وهو ما يتمثل بمشكلة الفقر ،والتي تتم مكافحتها من قبل الحكومه المركزيه ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر ،وتشير الإحصاءات الصادره في عام (2006) أن نسبة الفقر في محافظة النجف الاشرف هي(24.4%) والتي تعكس الحرمان الذي انتاب أهل المدينه خاصةً والعراق عامةً لسياسات النظام السابق ،وكانت هذه النسبه اقل من النسبه في عموم العراق والتي بلغت (32.9%) وخاصة بعد تبني إستراتيجية مكافحة الفقر من قبل الحكومه المركزيه، ،وقد حدد البنك الدولي خط الفقر في العراق هو(76896) ألف دينارشهريا وهذا يعني أن الفرد العراقي الذي يعيش في أسرة يبلغ إنفاق الفرد الشهري لديها اقل من (76896) ألف دينار يعتبر من الفقراء ، ،وبدراسة مستويات الفقر في المحافظه وحسب البيئه الجغرافيه ،فان أعلى نسبة للفقر كانت في ريف المحافظه والتي بلغت (40.8%) ،وكانت أقصى نسبة للفقر على مستوى أرياف العراق هو في ريف محافظة المثنى والتي بلغت(74.7%) ،وكانت فجوة الفقر للريف النجفي (7.8%) ونسبة السكان الفقراء (4.4%) من الريف والذي بلغ تعدادهم (135.8) ألف نسمه،وكان متوسط إنفاق الفرد الشهري لهؤلاء الفئه من السكان (90000) ألف دينار ،في حين كان متوسط إنفاق الفرد الشهري للفقراء (61000) ألف دينار.[1]

وعند مركز المحافظة فكان نسبة الفقر(19.8%) للسكان الذي بلغ تعدادهم (110.2) ألف نسمه ،وكان متوسط إنفاق الفرد الشهري (128) ألف دينار ،في حين كان هذا المتوسط للفقراء (62) ألف دينار

[1] اللجنة الفنية الدائمة للسياسة الحد من الفقر ،جمهورية العراق، مواجهة الفقر في العراق ، الجزء الاول .ص18
The international pank for reconstruction and development/the woreld bank groub

،وفي عموم العراق كانت أقصى نسبه للفقر في مركز محافظة كربلاء وهي (37.6%) وأدناها في مركز محافظة السليمانيه وبنسبة (0.5%) .

ومن الجدير بالذكر فأن اقل نسبة للفقر هي في بقية حضر النجف (11.9%) للسكان الذي بلغ عددهم (25.9) ألف نسمه وبفجوة فقر(4%) ،وكان متوسط إنفاق الفرد في هذه البيئه (163) ألف دينار ،في حين كان هذا المتوسط للفقراء هو(63) ألف دينار.

ومن أكثر الأسباب للفقر الريفي هو في انخفاض الانتاجيه الزراعيه نتيجة لانحسار الموارد المائيه ،وتحول اكثر ابناء الريف نحو الوظائف الحكوميه.

ومن خلال المبادره الزراعيه للحكومه العراقيه تتم المحاوله في التركيز على القطاع الزراعي وذلك بتنشيط عملية التسليف الزراعي واعفاء المزارعين من الديون السابقه وهو اسلوب رئيسي ،يمكن العمل على تقليل الفقر الريفي وزيادة الإنتاج الزراعي ،والحد من العجز الغذائي ،لاسيما وان الإنتاج الزراعي يسد (29%) من حاجة المحافظه من الغذاء.ان تلبية الحاجات الغذائيه يعد مكسباً كبيرا للمحافظه ولمواطنيها وهذا يتطلب استراتيجية ملائمه طويلة الأمد ،وفي هذا المجال توجد ستراتيجيتين الاولى ستراتيجية النمو المتوازن ،وهي تعني أن تكون برامج التنميه شامله لكافة القطاعات ،اي أن يتم توزيع الاستثمارات على كافة قطاعات الاقتصاد ،كلٌ حسب حاجته وذلك لان تلك القطاعات تتشابك مع بعضها البعض ،وان كل قطاع يمثل سوقاً لناتج القطاعات الأخرى،وبالتالي فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعه قويه للاقتصاد الوطني تجعله قادراً على التغلب على الكثير من عوائق النمو،وأما لاستراتيجيه الثانيه فهي استراتيجية النمو المتوازن حيث يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدول،بسبب قلة الموارد الماليه للاستثمار في القطاعات المختلفه لذا يتم التركيز على قطاع واحد يعمل على جذب القطاعات الأخرى وهو يمثل قطاعاً رائداً ،ومن هنا فان الستراتيجيه المثلى لتنمية القطاع الزراعي هي النمو المتوازن.

ومما سبق فانه يمكن تمثيل الستراتيجيه الملائمه للأمن الغذائي من خلال السلم الهرمي الآتي:

شكل (1)

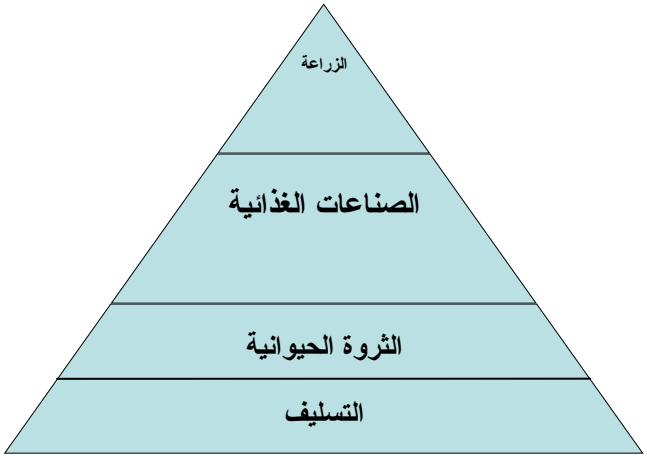

المصدر :- المخطط من اعداد الباحث

ومن خلال الشكل (1)فان توزيع الاستثمارات يكون بشكل متوازن ما بين القطاعات الثلاثه لوجود علاقه تبادليه وتشابكيه بينها وفي هذا المجال سنناقش المحاور .

المبحث الثاني
الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية

ان الزراعه هي الرابط الوسيط والاساسي للستراتيجيه المقدمه في النمو المتوازن ما بين الصناعات الغذائيه وتربيه الثروه الحيوانيه من اجل انجاز ا لامن الغذائي لمحافظة النجف الاشرف .لقد اصيب القطاع الزراعي بنكسه كبيره سواء في العراق عامة وفي المحافظه خاصه اثر الاهمال المتراكم من النظام السابق وغياب الدعم الحكومي وتزامن ذلك مع نقص حاد في الموارد المائيه ،مما اشاع الظره التشاؤميه اتجاه مهنة الزراعه ،وتحول الكثير من المزارعين الى المهن الخدميه الاخرى ،وتقطيع الكثير من الاراضي الزراعيه الى مناطق سكنيه.

ان محافظة النجف الاشرف ذات بيئه طبيعه متنوعه ،فمن جهة تقع على اطراف الصحراء ،ومن جهة اخرى يمر بها نهر الفرات في فرعين هما شط العباسيه وشط الكوفه ويمر في قضائين هما الكوفه والمناذره ،وبذلك فان هذه المحافظه ليست بعيده عن الصحراء او بعيده عن الانهر ،وبذلك تمتاز بالموقع الوسطي.

ان مسؤولية غلبة الطابع الزراعي ومكافحة التصحر لا تقع على الجانب الحكومي فقط ،بل هي مسؤولية الجميع من الحكومه والمزارعين وبقية المواطنين ،وخاصه مع تزايد المعدل السنوي للغبار المتساقط والذي بلغ (36%) في عام (2007) ومن ثم تصاعد الى (38%)في عام(2008) وخاصه في شهري نيسان ومايس ،وبذلك فان الاثر الايجابي الاخر في التوسع الجغرافي من خلال تحسين البيئه ،ومع ان الزراعه في النجف الاشرف خاضعه للعوامل الطبيعيه في زيادة منسوب المياه لنهر الفرات ومعدل تساقط الامطار ،الا ان ذلك هو اساس المشكله الزراعيه والتي يجب التعامل معها وفقا للمعطيات واتباع سياسات زراعيه ومائيه تمثل الاستخدام الامثل والاقصى لكمية المياه المتاحه ،وهذا هو السبيل لنجاح وازدهار القطاع الزراعي واشاعة روح التفاؤل لدى المزارعين ،وعكس اهمية الثروه التي يمتلكونها من خلال الانتاج الزراعي الذي لو استثمر فيه بشكل صحيح يمكن ان يدور عليهم دخولا عاليه،وكما يعتمد تطوير القطاع الزراعي على ازالة مجموعه من المعوقات الاخرى ،وهي استدامه الاراضي الصالحه للزراعه وزيادة اعداد القوى البشريه المدربه ،وتعميق استخدام المكننه وتوفير الطاقه الكهربائيه ،بالاضافه الى التنظيم الاداري والاقتصادي لمنظومة العمل الزراعي (وذلك بمزج توليفة من الشراكات الفلاحيه الفعاله ،وتخطيط الدوله غير المباشر لهذا القطاع بالاستعانه بمنظمة الاغذيه والزراعه التابعه لمنظمة الامم المتحده(فاو) ،بالاضافه الى دور الخبرات المحليه ذات العلاقه بهذا القطاع في الابتكار ونقل تجارب الدول الاخرى).

تبلغ المساحات الزراعيه في المحافظه والمخصصه للزراعه المحاصيل الرئيسيه (228037)دونم ويشكل قضاء المناذره الحصه الاكبر من حيث المساحات الزراعيه وبنسبة (46.3%) ،ومن ثم قضاء الكوفه وبنسبة (35.49%) وقضاء النجف المركز بنسبة (18.19%)،ويجري في المحافظه (29)جدولا يبلغ مجموع اطولها (322)كم ،وتتفاوت سرعة تصريف هذه الجداول مابين (2.8)م/ثا الى(33)م/ثا،وحسب القرب او البعد عن النهر ،مما يخلق تفاوتا في مستويات الانتاجيه الزراعيه للاراضي المختلفه ،مما يجعل من الضروره القصوى تقليل التفاوت في سرعة التصريف باستخدام اساليب تكنلوجيه والكري المستمر لهذه الجداول ،وينظم الى منظومة المياه في المحافظه امكانية حفر الابار الارتوازيه ومنها بادية النجف.[2]

وينتمي المزارعون في النجف الاشرف الى الجمعيات الفلاحيه والتي يمكن تحويلها الى شركات زراعيه ،ونجد ضرورة في استخدام التنظيمات الحديثه التي تساهم في تكوين اداره المزرعه المتكامله.

وعند استقراء المساحات الزراعيه واعداد المزارعين في اقضية المحافظه الثلاثه نجد ان الكثافه الزراعيه تزداد في قضاء الكوفه ونواحيها ،وذلك باستخدامها العدد الاكبر من المزارعين ،وحسب احصاءات (2009) بلغ عددهم (7126)مزارع اي بنسبة (47.4%) من العدد الكلي للمزارعين في المحافظه والمقدر (15016) مزارع ،وكان لقضاء المناذره الحصه الاكبر في مساحات البساتين ،والتي كان مجموعها على صعيد المحافظه (34243.35)دونم،وبلغت حصة قضاء المناذره (46.3%)وقضاء الكوفه (43.7%)وقضاء النجف المركز(9%).

وعند تناول موضوع الاشجار الدائميه فكان هناك مؤشر لنمو مستمر في عدد هذه الاشجار خلال العقد الاخير،الا ان ذلك لا يمنع من استخدام عمليات الاستنساخ في التكثير من هذه الاشجار ويوجد مركز متخصص في النجف الاشرف لهذا الامر وخاصه لاشجار النخيل ،وكان عدد اشجار النخيل (533871)في عام(2001) وتضاعف العدد ليصبح (992420)نخله في عام(2009)،ومعظم هذه الاشجار يتواجد في المناذره والكوفه ،وبلغ عدد اشجار الكروم (576374)شجره في عام (2001)،ومن ثم تضاعف عددها الى اربعة مرات في عام(2009)حيث اصبح المجموع الكلي في المحافظه (2255657)شجره والتي تزداد كثافه في قضاء المناذره وبنسبة(71.9%)،وقدر عدد اشجار التين في المحافظه (42608)شجره وكانت اعلى كثافة لتواجد هذه الشجره في قضاء الكوفه وبنسبة(49.2%) و(25.9ح%)في قضاء النجف مركز و(25.1%) في قضاء المناذره ،ويمكن ان يكون الباب مفتوحا امام مضاعفة اعداد الاشجار المتواجده من اصناف الحمضيات والتفاحيه وذات النواة الصلبه ،وعلى سبيل المثال يتواجد عند احدى

[2] اطلس النجف الزراعي ، وزارة الزراعة ، مديرية الزراعة في محافظة النجف الاشرف ، شعبة الاحصاء ، كانون اول 2009 ،ص 15

الجمعيات الفلاحيه في قضاء النجف مركز(145)من اشجار البرتقال،(113)من النارنج،(149)من النبق(456)من الحامض وغيرها.[3]

ونشير في جانب اخر الى الحاجه الفعليه نحو توسيع استخدام المكننه الزراعيه ،وخاصه في مجال الساحبات والحاصدات ويبلغ العدد الكلي للساحبات (2488)ساحبه و(226)حاصده ،وكما نؤكد على نجاح تطبيقات الانماط الزراعيه الجديده كالبيوت البلاستيكيه والتي كان عددها (520)بيتا في عام(2009)،والتي تزداد كثافتها في قضاء النجف مركز وبنسبة(90%) وهو القضاء الاكثر تاثرا بالمناخ الصحراوي ،مع استيعاب البيوت البلاستيكيه لاعداد من العاملين وكان عددهم الاجمالي(101)عاملا.

واما المحاصيل الرئيسيه هي(الحنطه،الشعير،الرز)،وعملت مديرية زراعة النجف اضافة محصول الذره الصفراءالذي اثبت نجاح زراعته مع انتهاء محصول الشلب،وكانت المساحه المزروعه لمحصول الحنطه(195072) دونم في عام(2008)،والتي انتجت (85254)طن بغلة قدرها(437)كغم/دونم،وهي الاعلى من بين محافظات العراق ،وفي عام(2009)فكانت المساحه المزروعه ذاتها مع زياده في حجم الانتاج وبلغ(130643)طن ومع زيادة الغله والتي اصبحت (450.7)كغم/دونم،الا ان مستوى انتاج المحافظه تراجع الى الترتيب الرابع من بين محافظات العراق،وذلك لبروز انتاج محافظات اخرى ،شهدت استقراراً امنيا في نفس العام ،مثل ديالى التي بلغت الغله الزراعيه فيها(751.2)كغم/دونم،واما المحصول الاخر وهو الشعير فبلغت المساحات المزروعه (7042)دونم في عام(2008)وكان انتاجها (1430)طنا وبغلة (202.5)كغم/دونم،وبذلك كان انتاج النجف ضعيفا لهذا المحصول على صعيد المحافظات العراقيه ،وفي عام (2009)انخفضت المساحات المزروعه من الشعير الى(4310)دونم وكان الانتاج (1250)طن مع ارتفاع الغله الى(290.0)كغم/دونم.

والمحصول الثالث هو محصول الشلب فان المساحه المزروعه في عام(2007)هي(184810)دونم بانتناج قدره(156770)طن وبغله (848.3)كغم/دونم،وفي هذا المجال محافظة النجف الاشرف الاولى من بين المحافظات العراقيه وبغله(848.3)كغم/دونم،وبقيت المحافظه في المرتبه الاولى على الرغم من انخفاض المساحه المزروعه الى(73633)دونم وانخفاض الانتاج الى(127405)طن والغله الى(737.3)كغم/دونم.[4]

جدول (8)

المؤشراة الزراعية في محافظة النجف الاشرف

	المساحات الزراعيه للمحاصيل	عدد المزارعين	مساحات البساتين	عدد المزارعين	عدد النخيل	عدد اشجار الكروم	عدد اشجار التين	عدد الساحبات	عدد الحاصدات	عدد البيوت البلاستيكيه	المزارعين
قضاء النجف	48779	1215	3394	487	83542	419	10823	187	3	469	71
قضاء الكوفه	95049	7126	14977.8	4006	443473	633355	21054	748	123	43	24
قضاء المناذره	124209	6675	1587.55	4518	465405	1621883	10731	1457	200	8	6
المجموع الكلي	268037	15016	34243.35	9011	992420	2255657	42608	2428	226	520	101

المصدر : اطلس النجف الزراعي ، وزارة الزراعة ، مديرية الزراعة في محافظة النجف الاشرف ، شعبة الاحصاء ، كانون اول 2009،ص 15.

وفي مجال الثروة الحيوانية فان الانتاج الحيواني يمثل حيزا واسعا من الدخل القومي للعديد من الدول المتقدمه ويمثل عادة (45.5%)من الدخل الزراعي ،ومع ارتفاع مستوى المعيشه في العراق ومنها محافظة النجف الاشرف ،وفر للمنطق الاقتصادي ان يحدث تحولا في نوعية الغذاء وبشكل كبير من المنتجات النباتيه الى المنتجات الحيوانيه كاللحوم وغيرها،على اعتبار ان المنتجات الحيوانيه ذات قيمه غذائيه عاليه ،وكون تربية الحيوان هو احد الانشطه الزراعيه ،وبذلك تكون المزرعه مختلطه ويساهم الانتاج الحيواني

[3] نفس المصدر ، ص 25-91

[4] محصول الشلب ، اصدارات وزارة التخطيط ، 2011ص3

ب(50%)من دخل المزرعه او تكون المزرعه متخصصه في الانتاج الحيواني حيث يمثل الانتاج الحيواني (100%)من دخل المزرعه.

وخلال العقود الماضيه ارتكبت سلطات النظام السابق اخطاء جسيمه افرزت مشاكل عديده لقطاع الثروه الحيوانيه ولم تكن هنالك سياسات اقتصاديه ،مما كان الاهمال هو الطابع العام للفتره التي سادت قبل عام(2003).

وسنعالج الوضع المحلي للثروه الحيوانيه في اطار المقارنه مع الوضع العام على المستوى الوطني ،لاهمية الموضوع وخطورته على صعيد الاقتصاد المحلي والوطني ،ومن المشاكل التي عانى منها قطاع الثروه الحيوانيه في العراق ،هو تهريب جزء كبير من هذه الثروه وعبر الحدود الى الدول المجاوره ،الذبح الجائر ،عدم توفير مستلزمات الثروه الحيوانيه من اعلاف ورعايه بيطريه ،القصور في تحسين السلالات ،نقص تدريب المزارعين في كيفية التعامل مع الحيوانات من حيث المأوى صيفا وشتاءً ،التهديم فيما يتم بناؤه من حظائر وحقول دواجن في المؤسسات التعليميه وعمليات الفساد الذي انتاب عمليات البيع للاصول الوطنيه المتعلقه بالثروه الحيوانيه،في اطار ما يسمى بالثوره الاداريه وحصر عملية الانتاج الحيواني بالمزارع المتخصصه لقيادات النظام السابق.

وفي الوقت الحاضر فان الفرصه سانحه لتطوير وتوسيع هذا القطاع وخصوصا ان هناك مؤشرات ايجابيه بهذا الاتجاه ،لكن هناك العديد من الجوانب تحتاج الى المزيد من التشخيص والدعم ،ان فرصة الافراد العاملين في هذا القطاع على الثروه وبصوره سريعه ،بالاضافه الى امكانية العمل بالحجوم الكبيره وتدنية الكلفه ،وفي هذا المحور سنتناول الجوانب التاليه خلال المسح الشامل للثروه الحيوانيه في عام(2008).

اولا:الكميات العدديه للثروه الحيوانيه

قدرت اعداد الجاموس الاجماليه في العراق للعام(2008)حوالي (285537)راس بزيادة قدرت نسبتها (142.4%)من اعداد الجاموس الاجمالي وفقا لبيانات التعداد الزراعي الشامل لسنة (2001)والتي قدرت ب (117778)راسا ،وشكلت اعداد الجاموس في محافظة النجف الاشرف حسب تعداد(2008) حوالي(21303)راساً وبنسبة (7.5%)من العدد الاجمالي في العراق وفي التسلسل الخامس من بين المحافظات العراقيه والتي كانت في مقدمتها محافظة البصره وبعدد(57704)راسا.

وقدرت اعداد الاغنام الاجماليه في العراق(7722375)راسا بزياده قدرت نسبتها(28.5%)عن هدد الاغنام الاجماليه، وفقا للتعداد الزراعي الشامل لسنة (2001)والتي قدرت ب(6009139)راسا،في حين بلغ عدد الاغنام في محافظة النجف الاشرف(88439)وبنسبة (10.1%)من مجموع الاغنام في العراق،وتقع محافظة النجف الاشرف في التسلسل الاخير من بين المحافظات العراقيه ،وكانت محافظة نينوى هي الاولى والتي لديها(124225)راسا.[5]

وقدرت اعداد الابقار الاجماليه لسنة (2008)حوالي(2552113)راسا بزيادة قدرت نسبتها (107.1%)،عن اعداد الابقار الاجماليه حسب احصائيات التعداد الزراعي الشامل لسنة(2001)والتي قدرت (123247)راسا،ويتواجد في محافظة النجف الاشرف (64587)راسا وبنسبة (2.5%)من العدد الكلي للابقار في العراق ،واحتلت محافظة واسط مركز الصداره في اعداد الابقار فقدرت(265901)راسا وبنسبة (10.4%)،ويمكن مضاعفة عدد الابقار في محافظة النجف الاشرف اذا ما توفرت مناخات ظروف تربيه افضل لهذا الحيوان،خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اعدادها في محافظات مجاوره ،كمحافظة القادسيه التي يتواجد فيها(151094)راسا ،وفي محافظة بابل التي تمتلك (232141)راسا.

وقدرت اعداد الجمال الاجماليه في العراق لسنة(2008)حوالي (58293)راسا بزياده قدرت نسبتها (149.0%)وفقا لبيانات التعداد الزراعي الشامل لسنة(2001)والتي قدرت(23413)راسا ويتواجد في محافظة النجف الاشرف (2838)راسا من الجمال،والذي مثل نسبة(4.9%)من المجموع الكلي لعدد الجمال في العراق ،وقد احتلت محافظة نينوى مكان الصداره في اعداد الجمال والتي قدرت (12224)راسا بنسبة(21%).

وقدرت اعداد الماعز الاجماليه في العراق لسنة (2008)حوالي(1474845)راسا بزياده قدرت نسبتها (100.3%)عن اعداد الماعز الاجماليه وفق التعداد الزراعي الشامل لسنة (2001)والتي قدرت (736198) ويتواجد في محافظة النجف الاشرف (6969)راسا وبنسبة(0.5%)ويوضح الجدول()اجمالي اعداد الحيوانات في العراق.

---

[5] تقرير المسح الوطني للثروه الحيوانية في العراق لسنة 2008 ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء ، العراق –بغداد ، ص12

ثانيا:انتاجية الحيوانات من الحليب

تزداد غزارة انتاجية الحيوانات المتواجده في المحافظه من الحليب من(الجاموس،الابقار،والاغنام،والماعز)عن المعدل العام في العراق باستثناء الجمال ،فتبلغ انتاجية الحليب للجاموس الواحد خلال اربعه وعشرون ساعه(7.0)كغم وهي اعلى من المعدل العام في العراق والبالغه (4.5)كغم،وللبقره الواحده (4)كغم والمعدل العام في العراق(3.6)كغم،وانتاجية الراس الواحد من الماعز (0.8)كغم والمعدل العام في العراق (0.6)كغم،وتنفرد الجمال بانخفاض انتاجية الراس الواحد (0.9)كغم وهو اقل من المعدل العام للعراق والبالغه (1.8)كغم للراس الواحد وان الانتاجيه العاليه لمجمل الحيوانات من الحليب يرشح قيام صناعات في المحافظه مع وجود كفاءه وسرعه في التسويق.

ثالثا:التكثير والصحه الحيوانيه

يستخدم مربو الحيوانات اللقاحات الطبيعيه وبنسبة(95%)،وقلة استخدامهم اللقاحات الصناعيه والتي تساهم في تحسين السلالات من الحيوانات ،وعموما فان نمو الولادات فهي اعلى من الهلاكات لمجمل الحيوانات ،وكانت نسبة الولادات الحيه خلال (12)شهرا في المحافظه حوالي (97%)من اعداد الجاموس وهي اقل من المعدل العام في العراق والبالغه(98%)وكان عدد الهلاكات (515)راسا .وبلغت نسبة الولادات الحيه للابقار خلال اثنا عشر شهرا (99%)وهي اعلى من المعدل العام في العراق والبالغه (98%)وعدد الهلاكات في نفس الفتره (1400)راسا ،والولادات الحيه للاغنام(101%)وهي اعلى من المعدل العام على صعيد العراق فكانت(2323)راسا ،والولادات الحيه للماعز في المحافظه بمعدل(108%)وهو اقل من المعدل العام في العراق والبالغه(121%)وبلغ عدد الهلاكات (315)راسا،واخيرا فان الولادات الحيه للجمال في المحافظه هو(98%)وهو اعلى من المعدل العام في العراق والذي بلغ(97%)ومثلت عدد الهلاكات(29)راسا.

ويلاحظ ان اكثر الامراض التي تصيب الحيوانات هي امراض الحمى القلاعيه ،فعلى سبيل المثال فان اعداد الابقار المصابه بالامراض المختلفه ب(22599)توزعت بين(7966)راسا مصابا بالحمى القلاعيه ،(288)راسا بالبروسيلا ،(165)باتسمم الدم و(6614)راسا بامراض اخرى،ومن الجدير بالذكر فان اغلب اللقاحات كانت مقدمه من المراكز البيطريه العامه بصوره اكبر من العيادات البيطريه الخاصه،الا ان ذلك لم يمنع من مشاركة تلك العيادات في تقديم العلاج للاصابه بمختلف الامراض ،ولكن الامر يتطلب المزيد من التشجيع والدعم لتولي القطاع البيطري الخاص زمام المبادره في مجال الصحه الحيوانيه ،خصوصا وان محافظة النجف الاشرف مقبله على تخرج اول دفعه من كلية الطب البيطري من خلال جامعة الكوفه .

ومن جانب اخر فان اعداد الاغنام المجزوزه في المحافظه هو(78560)راسا ،واعدا الماعز المجزوزه(237)راسا ،واعداد الجمال المجزوزه (362)راسا.

رابعا:التغذيه الحيوانيه والايواء والمشاكل التي تواجه هذا القطاع

اشارت الاحصائيات في عام (2008)في مجال اساليب التغذيه الحيوانيه بالنسبه للجاموس فكان في شراء الاعلاف وبنسبة (52.1%)،وعلى المنتج ذاتيا في المزارع بنسبة(28.1%)،في حين كان استخدام الرعي بنسبة (5.7%)،مما يبرز اهمية زرع الحشائش وتنمية مناطق الرعي ،اما نوعية الاعلاف المستخدمه فكانت المركزه بنسبة (24.7%)والخضراء بنسبة (40.4%)والخشنه بنسبة (8.8%)والمخلفات الزراعيه والصناعيه بنسبة (26.1%).[6]

وكان التوزيع النسبي لمصادر تغذية الابقار في المحافظه فكان الغذاء المنتج ذاتيا (63.7%)والشراء (27%) والرعي (9.3%)،وكانت انواع الاعلاف هو المركز (14%)واعلاف خضراء (25.6%)واعلاف خشنه (8.3%) ومخلفات زراعيه وصناعيه (15.9%) ،ونوعية تغذية الاغنام النسب(41.7%)تغذيه ذاتيه و(34.9%)رعيا ،وحول طبيعة العلف فكان(17.4%)من النوع المركز (42.2%)اعلاف خضراء و(13.7%)كاعلاف خشنه و(26.7%)كمخلفات صناعيه وزراعيه وايواء الاغنام ومصادر تغذية الماعز فكان الغذاء المنتج ذاتيا بنسبة (40.5%)وشراء بنسبة (31.6%)ورعيا (27.5%)ونوع الاعلاف هي(20.6%)من المركز (41.9%)من الاعلاف الخضراء والاعلاف الخشنه (10.3%)من الاعلاف المخلفات (27.2%) من المخلفات الزراعيه.

---

[6] نفس المصدر ، ص 69

وفيما له علاقه بالتوزيع النسبي لمصادر تغذية الجمال فكانت نسبة الغذاء المنتج ذاتيا (2.4%)ورعيا بنسبة(77.1%)والشراء بنسبة (20.5%) واما نوعية العلف فان(6.1%)مركزا و(11.5%)اعلاف خضراء و(68.3%)اعلافا خشنه و(14.1%)كمخلفات زراعيه وصناعيه.

ومن جهه اخرى لا زالت اساليب ايواء الحيوانات تقليديه في اماكن مفتوحه او شبه مغلقه دون ان تكون هناك حظائر نظاميه تقي الحيوان حر الصيف وبرد الشتاء ،فكانت نظم ايواء الجاموس بنسبة(1.6%)مغلقه و(59.1%)شبه مغلقه و(39.3%)مفتوحه.

وطبيعة نظم ايواء الماعز فكانت النسبه(15.6%)شبه مغلق و(84.4%)مفتوحا ،في حين ان ايواء الابقار بنسبة(22%)مغلقا و(58%)شبه مغلق و(20%)مفتوحا وايواء الاغنام (3.8%)مغلقا و(27.1%)شبه مغلق و(69%)مفتوحا،وايواء الجمال (0.1%)مغلقا و(0.9%)شبه مغلق و(99%)مفتوحا.

واخيرا لابد من الاشاره الى المشاكل مربي الحيوانات ،حيث ان اهم مشكله لمربي الجاموس هي في قلة الاعلاف وبنسبة (67.9%)،وفي تذبذب الاسعار (7.3%)وقلة العلاج بنسبة(6.9%)ونظام تسويق غير كفوء بنسبة(2.1%)وصعوبات في ارواء الحيوانات بنسبة(0.3%) وعوامل اخرى بنسبة(3.2%) ومربي الابقار فكانت (78.45) في قلة الاعلاف،و(10%)في قلة العلاج و(4%)في تذبذب الاسعار و(3.9%)في عوامل وراثيه سيئه و(0.6%)في ارواء الحيوانات و(0.5%)في نظام تسويق غير كفوء و(0.4%)في قلة الايدي العامله و(2.3%)في عوامل اخرى.

ومربي الاغنام فتتمركز في(80.9%)في قلة العلف و(6.2%)في قلة العلاج و(1%)في ارواء الحيوانات و(0.9%)من عوامل وراثيه سيئه و(0.8%)في نظام تسويق غير كفوء و(0.2)في قلة الايدي العامله و(4.1%)في عوامل اخرى.

ومربي الماعز (83.6%)في قلة العلف و(6.1%)في تذبذب الاسعار و(2.8%)في قلة العلاج و(1.9%)في ارواء الحيوانات و(0.8%)في نظام تسويق غير كفوء و(0.6%)عوامل وراثيه سيئه و(4.2%)في عوامل اخرى.

واما مربي الجمال فكانت مشاكلهم موزعه باهميه نسبيه (74%)في قلة العلف و(8.8%)في قلة العلاج و(7.5%)في ارواء الحيوانات و(2.1%)في تذبذب الاسعار و(0.4%)كعوامل وراثيه سيئه و(0.4%)في نظام تسويق غير كفوء و(6.8%)في عوامل اخرى.

جدول رقم(9)
اعداد الحيوانات حسب النوع لسنة 2008 على مستوى المحافظات

المحافظه	الحيوانات				
	الابقار	الجاموس	الاغنام	الماعز	الجمال
دهوك	12249	-	130327	59591	-
نينوى	78668	13961	1247225	114000	12224
السليمانيه	224699	1598	1151033	225409	-
كركوك	129615	4195	586776	80058	-
اربيل	160239	-	115932	128773	-
ديالى	190562	7859	569860	192640	350
الانبار	170820	542	809479	75855	2443
بغداد	237977	47809	107787	33098	-
بابل	232141	11396	232896	52172	2651
كربلاء	41338	12663	43755	7709	288
واسط	265838	10749	570040	176558	4911
صلاح الدين	192323	2678	676779	86282	535
النجف	64587	21303	88439	6969	2838
القادسيه	151094	12489	294283	86827	5109
المثنى	42421	6963	268537	42375	7205
ذي قار	171190	49283	384297	72794	8293
ميسان	134002	24345	390165	25167	6705
البصره	52350	57704	54765	8568	4741
العراق	2552113	285537	7722375	1474845	58293

المصدر: تقرير المسح الوطني للثروه الحيوانية في العراق لسنة 2008 ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء ، العراق –بغداد ، ص12

المبحث الثالث
الصناعات الغذائيه والتسليف الزراعي

يبلغ العدد الكلي للمنشآت الصناعيه على مستوى العراق والمسجله في المسح الصناعي الذي أجرته وزارة التخطيط عام(2007) ،حوالي (1634) منشآه وبحجوم مختلفه فالكبيره منها (التي يتواجد فيها (30)مستخدماً وأكثر)والتي يبلغ عددها (1060) منشأه وبنسبة (64.9%)،وأما المنشآت الصناعيه المتوسطه(والتي يعمل فيها من(29-10) مستخدما فكان عددها(574) منشآه وبنسبة(35.1%)،واما عدد المنشآت الصغيره (التي يعمل فيها (1-9) مستخدماً،والتي يبلغ عددها (8987)منشآه.

وأظهرت النتائج أن عدد المنشآت التي تستخدم مدخلات غير زراعيه هي(1062)منشأه (كبيره ومتوسطه)،وأما المنشآت التي تستخدم مدخلات زراعيه تبلغ عددها (572)منشأه ،أي أن(35%) من المنشآت تعتمد على مدخلات زراعيه ،وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الزراعيه والتي تتنوع ما بين الصناعات الغذائيه والمشروبات والمنسوجات والأثاث والتبغ،وتشكل صناعة المنتجات الغذائيه بالنسبه للمنشآت الكبيره (87.9%) من مجمل النشاط الاقتصادي و(80.5%) للمنشآت المتوسطة الحجم.[7]

وفي حدود دراستنا فان عدد المنشآت الصناعيه في محافظة النجف الاشرف هي(18) منشأه تصنف إلى(8) زراعيه و(10) غير زراعيه،وان المنشآت الزراعيه تتخصص في الصناعات الغذائيه والمشروبات الغازيه ،وبذلك فان سبعه منها مستمره بالعمل وواحده متوقفه ،وبذلك فان أربعه منها هي بالحجم الكبير وثلاثه بالحجوم المتوسطه،ويلاحظ انخفاض عدد منشآت الصناعات الزراعيه إذا ما قورنت بما هو موجود فعلاً في بقية المحافظات ، وأقصى عدد لهذه المنشآت في بغداد(163) منشأه وفي السليمانيه (57) منشأه وتتمركز منشآت الصناعات الغذائيه ذات الحجم الكبير حسب البيئه الجغرافيه للمحافظه (2) في الحظر و(2) في الريف،وأما المتوسطه فجميعها بالحظر ،وجميع منشآت تتواجد ضمن مناطق صناعيه بأستثناء منشأه واحده،ويمكن وصف الصناعات الغذائيه بشكل عام في تخصصها (بإنتاج وحفظ اللحوم وتحضير حفظ الفواكه وصناعة الزيوت وصناعة منتجات الألبان والمطاحن

[7] التقرير الاحصائي ، للمسح الصناعي ظ الزراعي الشامل في العراق لسنة 2007 المرحله الثانية ، وزارة التخطيط والتعامل الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي ، ص51-55

وغيرها)ويبلغ عدد العاملين في المنشآت الكبيره (683) عاملاً والمتوسطه(31) عاملاً ،ويشكل معظم العاملين في المنشآت الصناعيه الكبيره من بيئة الريف والذي يبلغ عددهم (590) عاملاً و(93) من بيئة الحضر،والعاملين في المتوسطه ينتمون بأجمعهم للحضر.

ويلاحظ أن جميع المنشآت تعود إلى القطاع الخاص وفي اغلبها مملوكه لفرد واحد باستثناء شركتين واحده مساهمه والأخرى ذات مسؤوليه محددوده ،وان جميع رؤوس أموال هذه المنشآت كان وطنياً باستثناء واحده كان رأسمالها مشتركاً(وطنياً و اجنبياً).

وتعتمد هذه المنشآت على المستخدمين من العراقيين ومن الذكور حصراً وبلغت قيمة اجمالي الإنتاج للمنشآت الكبيرة الحجم (62591236) ألف دينار ،والذي يتم تسويقه وبشكل كلي محلياً ،وكانت قيمة مستلزمات الإنتاج (51077374) ألف دينار ،والتي تألفت في معظمها من مواد التعبئه والتغليف والتي بلغت (27043697)ألف دينار وبنسبة (52.9%) من قيمة المستلزمات الكليه للإنتاج ،وكانت تلك المواد وبشكل مطلق من المستوردات ،واحتلت المواد الخام للصناعات الغذائيه (34.9%)من قيمة المستلزمات الكليه للإنتاج والتي كانت من المستوردات وتوزعت النسبه المتبقيه من المستلزمات والمساويه ل(12.2%) ما بين (الوقود والخدمات المقدمه لهذه المنشآت من صناعيه وغير صناعيه وتغير في (الخزين)،وهذا يعكس ضعف الإمكانات المحليه في توفير المواد الخام ومواد التعبئه والتغليف،وأهمية ذلك من اجل تحفيز الارتباطات الاماميه والخلفيه للصناعات الغذائيه من خلال التغذيه العكسيه ،والقدرات الاستيعابيه للاقتصاد المحلي لهذه المحافظه والعراق،وبذلك مثلت قيمة المستلزمات (81.6%)من قيمة الناتج الكلي ،وهذه النسبه تعني الكلفه العاليه من كلفه هذه المستلزمات قياساً بنسبة المستلزمات للصناعات الزراعيه ككل وعلى مستوى العراق[8] ،والتي تساوي(22.1%)في السليمانيه و(38.6%)في بغداد وفي البصره(42.02%).

وفي حالة المنشآت ذات الحجم المتوسطه للصناعات الغذائيه فتبلغ قيمة الإنتاج (538640)ألف دينار،والذي يورد باجمعه الى السوق المحليه وكانت قيمة مستلزمات الإنتاج (199511)ألف دينار،وشكلت نسبة المواد الخام المكون الأعظم وبنسبة (43.8%)ومواد التغليف والتعبئه (28%)ونسبة الوقود(22.6%)،وتوزعت النسبه المتبقيه من المستلزمات (5.6%)ما بين(الخدمات المقدمه للمنشآت والتغير بالمخزون)،وكانت النسبه الأكبر من المواد الخام حوالي(99%)من المستوردات،في حين بلغت نسبة مواد التغليف والتعبئه ذات المصدر المحلي (18%)،بذلك فان قيمة مستلزمات الإنتاج إلى القيمه الاجماليه للإنتاج (37%)،وبذلك تكون كلفة الإنتاج في المنشآت ذات الحجم الكبير اعلى من كلفة الانتاج في المنشآت ذات الحجم المتوسط،آخذين بنظر الاعتبار اعتماد المنشآت ذات الحجم المتوسط وبنسبه اقل من الخمس على المواد المحليه في مستلزمات الإنتاج من مواد التعبئه والتغليف ،إلا إن ذلك لا يخفي الأثر الأكبر للاقتصاديات الحجم للمنشآت الكبيره في جعل القيمه المضافه للمنشآت ذات الحجم المتوسط ،ونرى هنا أن القيمه المضافه لمنشآه الكبيره في عام (2007)تعادل(2878470)ألف دينار ،في حين أن ما تدره المنشآه الصناعيه ذات الحجم المتوسط من قيمة مضافه (113043)ألف دينار،وهو لا يعادل سوى (3%) من القيمه المضافه للمنشآت ذات الحجم الكبير.

وفي مجال التسليف الزراعي التي تشكل الارضية اللازمة لبناء الصناعات الغذائية ويذلك فان عملية التمويل تتخذ اهميه كبيره في الجوانب الانتاجيه ومنها الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ،فالتمويل يعني توفير قوه شرائيه (كميه من المال)،متاحه للصرف قبل تحصيل المردود ويكون غرضها جعل الاستثمار ممكناً.

ومن اساسيات الاقتصاد الزراعي هو في كيفية الحصول على رأس مال واستعماله في مختلف العمليات الزراعيه ،وبذلك فان الائتمان الزراعي هو استخدام القروض من مصادر مختلفه في العمليات الزراعيه والتي يقابلها شرط الحصول عليها وطرق استرجاعها ،وبذلك فان الائتمان الزراعي يتمحور في عملية ايجاد القوه الشرائيه مقابل وعد بالدفع.

ان موجبات الائتمان الزراعي هي السمه العامه التي تنتاب المزارعين في انخفاض القوه الشرائيه لهم ،الناجمه عن تلاشي انتاجهم يوما بعد يوم،مما يجعله مجبرا على انفاق معظم دخله للاغراض الاستهلاكيه وانحسار الهامش الادخاري وهذا يولد الحاجه الماسه لديهم في التعامل المستمر مع المؤسسات الاقراضيه لأجل اتمام عمليه الانتاج الزراعي ،والتي هي بحد ذاتها عمليه اقتصاديه يتداخل معها الاساليب الائتمانيه والتي سيكتمل من خلالها دورة رأس المال ،والتي تتشكل فيها ابعاد رئيسيه منها تكاليف المستلزمات وعناصر الانتاج الزراعي ،والبعد الاخر في الحصول على الدخل الزراعي والذي تحدد قيمته من قيمة الممنتجات النباتيه والحيوانيه ،وبذلك يساهم رأس المال في تعبئة عناصر الانتاج الزراعي من اجل الحصول على الدخل الزراعي ،وبذلك فان امتلاك المزارعين لرأس المال الكافي يتيح لهم القدره في زيادة حجم الوحدات الزراعيه مما يحسن الحيازه الزراعيه ،ويحدث تقدماً في نوعية بنيان الاقتصاد الزراعي بعد ان يصبح المزارع قد امتلك جميع المقومات اللازمه للانطلاق بعملية الانتاج الزراعي،وباسلوب جمعي بلوغ التنميه الزراعيه المستدامه وبناء قطاع زراعي متين قادر على تجاوز الظروف المختلفه كموسمية الانتاج

[8] نفس المصدر ، ص146

الزراعي وتقلبات اسعار المحاصيل الزراعيه وعموم حالة اللا يقين بالمستقبل ،وبذلك فان هدف الدراسه هو في تحسين المنظومة التمويليه لهذا القطاع ،ومن ثم مضاعفة المردود من الانتاج النباتي والحيواني وذلك بتصنيعها باعتبارها مواد خام بصورة اغذيه وغيرها.

وطبيعة التمويل الزراعي في العراق عموما وفي محافظة النجف الاشرف خصوصا ،يرتكز بصوره اساسيه على الموارد الحكوميه من خلال المصرف الزراعي وفروعه في المحافظات ،وتمثل مديرية زراعة النجف الجانب الفني في عملية التسليف ، وبذلك فان الجانب الحكومي هو المقترض والعارض للاموال وعموم المزارعين هم المقترضين وطالبي الاموال .

وفي حدود دراستنا فان تصنيع المنتجات الزراعيه سيخلق طلبا اضافيا على القروض الزراعيه،وخصوصا ان التجارب المعمول بها في الدول المتقدمه تدل على مهنية المزارع وذلك باقامة محطات زراعيه وصناعيه متكامله ،والتي تعني الحاجه الى استثمارات زراعيه كبيره ،مما يشكل ضغطا في الطلب على القروض الزراعيه ،ولم تتوقف تلك الدول عن ضخ القروض الى المزارعين وعبر مؤسسات مصرفيه متخصصه في هذا المجال لأدراكها باهمية الغذاء ليس على مستوى دولها فقط بل على المستوى العالمي،ومع ادراك المزارعين في اهمية استرداد تلك المؤسسات لاموالها .

ومن خلال الاحصاءات المتاحه حول المبالغ المسلفه من قبل فروع المصرف الزراعي في محافظة النجف الاشرف كونها في حاله تصاعديه ما بين الاعوام(2006-2010)،الا ان النهوض بالواقع الزراعي في المحافظه يحتاج الى المزيد من التخصيصات ،فكانت المبالغ المسلفه في عام(2006)بمقدار (1.730.642.281)،وازداد الى(2.838.100.295)في عام (2007)،ومن ثم تضاعف المبلغ بحدود سبعة مرات والى(20.543.104.875)دينارفي عام(2008)،الا ان المبالغ المسلفه تراجعت في الاعوام(2010،2009)،فانحدرت اجمالي المبالغ المسلفه الى(904.325.628)دينار في عام(2010) وكما في الجدول(12).

وعلى الرغم من تنوع القروض للاعوام(2008،2007،2006)،الا ان مديرية زراعة النجف كان لها الاثر في توجيه القروض نحو تنمية الثروه الحيوانيه،الا انه لم يكن اهمالا للانتاج النباتي،وبهذا الخصوص نستدل الى ان نسبة طالبي القروض لاغراض الانتاج الحيواني في عام(2006)كانوا بنسبة (16.9%)،ولاغراض الانتاج النباتي(83.1%)،الا ان ذلك لم يمنع ان تكون المبالغ المسلفه لاغراض الانتاج الحيواني بحجوم كبيره على الرغم من قلة عددهم،مما يعكس حجم رؤو الاموال الكبيره لتنمية الثروه الحيوانيه،وفي عامي(2008،2007)ازدادت نسبة طالبي القروض لاغراض الانتاج الحيواني الى(65.5%،68.7%)وعلى التوالي.

الا ان الاخر كان معكوسا تماما في الاعوام(2010،2009)حيث استدركت مديرية الزراعه في تغيير اتجاه منح القروض وبصوره كلية لاغراض الانتاج النباتي،وفي هذا المجال نقترح قيام ثلاثة مصارف متخصصه ،لاغراض الانتاج النباتي ،ولاغراض الثروه الحيوانيه ،ولاغراض الصناعات الغذائيه.فعلى سبيل المثال لا الحصرفان تسمين العجول والاغنام والابقار وتكثيرها وتحسين السلالات هو بندا استثماريا ويحتاج الى التخصيصات الماليه الكافيه ،التي قد تتجاوز حدود رأس المال المتعلق بالمصرف الزراعي ،وهذا الامر ينطبق على زيادة اعداد البيوت البلاستيكيه وحفر الآبار وزراعة المحاصيل الرئيسيه وغيرها.

وان هناك امرا لابد من معالجته والذي بين في احصاءيات عام(2006)كون ان نسبة التنفيذ في منح القروض من قبل المصرف الزراعي (76.6%)قياسا بالمخطط وفقا للتخصيصات الماليه ،الامر الذي لا يمكن تمييز وجه القصور فيه سواء كان في انخفاض حجم الطلب على القروض او نقص في الضمانات المطلوبه ،او عدم الجدوى الاقتصاديه والفنيه للمشاريع الزراعيه،ومن المقترحات الاخرى والتي يمكن ان تساهم في تطوير عملية التسليف هي:

اولا:في مجال الثروه الحيوانيه يمكن ان التسليف عينيا وذلك باستيراد الحيوانات من قبل وزارة الزراعه وتوزيعها على مربي الحيوانات بدلا من التسليف النقدي،للتخلص من عمليات التلاعب وانفاق القروض من قبل مستلميها في اتجاهات استهلاكيه اخرى ،وان ذلك سيزيد من حجم الثروه الحيوانيه ويساهم في تحسين السلالات .

ثانيا:ايجاد مناشئ جديده لاستيراد الثروه الحيوانيه والتي تمتاز بانخفاض اسعارها مثل الحبشه.

ثالثا:منح القروض في الاتجاهات التي تزيد وتشجع الترابط ما بين الانتاج النباتي والحيواني والصناعات الغذائيه.

رابعا:وضع منتج جديد لانشطة المصرف الزراعي ،وذلك بمنح القروض الاستهلاكيه للمزارعين ،وبشكل منفصل عن القروض الانتاجيه.

جدول (10)

بالمبالغ المسلفه من قبل مصرفي النجف وابو صخير لعام 2007

ت	نوع النشاط	العدد	المبلغ الاجمالي
1	تسمين عجول	147	1,311,568,550
2	تسمين اغنام	48	371,250,000
3	تربية اناث الجاموس	50	50,000,000
4	ادامة الساحبات	184	439,090,000
5	ادامة بساتين	14	62,700.000
6	طماطه مغطاة	56	307,300,000
7	فروج اللحم	1	5,000,000
8	بحيرات اسماك	1	11,000,000
9	محاصيل اخرى(حنطه وشعيروشلب)	107	158,813,451
10	علف اخضر	3	8,722,531
11	حفر ابار	26	82,345,827
12	تربية نحل عسل	5	30,410,000
المجموع		639	2,838,100,359

المصدر:مديرية زراعة النجف الاشرف،دائرة التسليف الزراعي

جدول (11)

المبالغ المسلفه من قبل مصرفي النجف وابو صخير لعام2008

ت	نوع النشاط	العدد	المبلغ الاجمالي
1	تسمين عجول الجاموس والابقار	489	4,558,625,000
2	امهات الجاموس	373	8,175,000,000
3	تسمين الحملان	63	475,182,000
4	تربية الاغنام	9	425,875,000
5	تربية ابقار الحليب	22	352,119
6	تربية الاسماك	3	14.000.000
7	الدواجن	2	15,000,000
8	مناحل العسل	4	30,000,000
9	تطوير بستان	59	430,020,000
10	زراعة المحاصيل الشتويه والصيفيه	74	149,499,700
11	زراعة الخضر الشتويه والصيفيه	216	2,098,000,000
12	البيوت البلاستيكيه	69	1,637,528,835
13	صيانة وادامة الساحبات	108	324,000,000
14	شراء الساحبات والحاصدات	32	827,866,650
15	حفر الآبار	50	750,700,000
16	شراء بذور الحنطه	167	279,686,940
المجموع		1740	20,543,104,875

المصدر:مديرية زراعة النجف الاشرف، دائرة التسليف الزراعي

جدول (12)

المبالغ المسلفه من قبل مصرفي النجف وابو صخير لعام2009

ت	نوع النشاط	العدد	المبالغ المسلفه
1	الثروه الحيوانيه(دفعه ثانيه)	71	242,317,500
2	الاسماك	3	18,000,000
3	البساتين	21	126,460,000
4	شراء وادامة الساحبات والحاصدات	63	561,762,900
5	خضر ومحاصيل حقليه	49	63,100,490
6	بيوت بلاستيكيه	44	443,733,330
7	حفر الابار	10	733,600,000
المجموع		261	2,188,975,020

المصدر:مديرية زراعة النجف الاشرف،دائرة التسليف الزراعي

الاستنتاجات:-

اولا: اهمية توفير الامن الغذائي واثر ذلك في تقليل الفقر واثراء المواطنين والتحول نحو رفع القدرة الشرائية لهم وتوفير فرص العمل.

ثانيا: العمل مستمر نحو توسيع زراعة الاشجار الدائمية ، ودعم زراعة المحاصيل الحقلية والاهتمام بالصحة الحيوانية.

ثالثا: التوسع النسبي في تنمية الثروه الحيوانية من حيث الكم والنوع والاهتمام بالبنى التحتية في تربية الحيوانات من حيث المأوى والصحة .

رابعا: استمرار القدرة التسليفية بالشكل المحدود في الوقت الحاضر .

التوصيات:-

اولا : وضع ستراتيجية للامن الغذائي وذلك بالتخطيط المستمر من اجل تطوير الصناعات الغذائية والزراعية ونمو الثروة الحيوانية ودعم ذلك كله بجميع انواع التسليف والتمويل .

ثانيا : انشاء مصرف متخصص لكل من الانتاج الزراعي وانتاج الثروة الحيوانية كل على حده .

ثالثا: انشاء مستوطنات للصناعات الغذائية في المحافظة.

رابعا : اللجوء الى الشركات الدولية في مجال الانتاج الزراعي والحيواني والصناعات الغذائية .

خامسا : تشجيع المصارف التجارية المحلية والاجنبية من اجل توسيع عملية التسليف الزراعي .

المصادر العربية

1- احصائيات دائرة التخطيط في محافظة النجف الاشرف
2- اللجنة الفنية الدائمة للسياسة الحد من الفقر ،جمهورية العراق، مواجهة الفقر في العراق ، الجزء الاول The international pank for reconstruction and development/the woreld bank groub
3- اطلس النجف الزراعي ، وزارة الزراعة ، مديرية الزراعة في محافظة النجف الاشرف ، شعبة الاحصاء ، كانون اول 2009،
4- محصول الشلب ، اصدارات وزارة التخطيط ، 2011
5- التقرير الاحصائي ، للمسح الصناعي ظ الزراعي الشامل في العراق لسنة 2007 المرحله الثانية ، وزارة التخطيط والتعامل الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي
6- تقرير المسح الوطني للثروه الحيوانية في العراق لسنة 2008 ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء ، العراق –بغداد ، ص12
7- احصاءات مديرية زراعة النجف الاشرف،دائرة التسليف الزراعي
8- المجموعة الاحصائية السنوسة (2006-2008) ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، العراق ، بغداد .

.....

.....

.....